

# إيران بعد الانتخابات: مؤسسة دينية تزيد من سيطرتها على مفاصل الدولة

## فوز إبراهيم رئيسي تجسيد لإمساك غلاة المحافظين بكل الأدوات السياسية والدستورية



المطلوب رئيس طيع مخلص للمرشد

في شتاء 2017-2018 ونوفمبر 2019، اعتمدت السلطات الشدّة في قمعها. وازداد كفاح الإيرانيين العاديين لتدبير قوت يومهم صعبة منذ ثلاث سنوات عندما انسحب الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب من الاتفاق واعد فرض عقوبات ساحقة على طهران.

وقد حذر عدة مسؤولين علانية من عودة الاحتجاجات التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة، والتي ذكرت رجال الدين الحاكمين بمدى تعرضهم للغضب الشعبي بسبب الاقتصاد.

وبين كلمنت تيرم الخبير في الشأن الإيراني بمعهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا بإيطاليا "إحياء الاتفاق النووي سيؤدي على الأرجح إلى زيادة في النمو الاقتصادي الإيراني... وهذا سيمتدح رئيسي حماية كبيرة في عامه الأول أو عاميه الأولين في المنصب".

كما يشن المشتقون أن تؤنن رئاسة رئيسي بالمزيد من القمع في الداخل. فقد كانت لرئيسي وهو على رأس القضاء سلطة كبيرة في بلد طالما استخدم نظامه القضائي القوي في التضييق على المعارضة السياسية.

وبالنسبة إلى علاقة بلاده بالغرب، سعى رئيسي لمسك العصا من المنتصف أعقاب إعلان نتائج الانتخابات؛ فهو من جهة أولى لم يظهر تشددا في التفاوض حول الملف النووي، وذلك بإبقاء شروط مسددة، ومن جهة ثانية لم يبد حماسا للاستمرار فيه. وهي وضعية تجعله في وضع مريح في العلاقة بالداخل الإيراني كما في العلاقة مع الدول الغربية المعنية بالملف.

ولإدراك رجال الدين أن فرص النجاح السياسي تعتمد على معالجة المصاعب الاقتصادية فقد تعمد رئيسي القول إنه يؤيد المحادثات التي تجريها إيران مع القوى العالمية لإحياء الاتفاق النووي والخروج من تحت طائلة العقوبات الأميركية النقطية والمالية.

وأبرز هنري روم المحلل بمجموعة أوراسيا "انتخاب رئيسي كان علامة استفهام على مساعي أطول أجلا من جانب غلاة المحافظين لتدعيم سلطتهم قبل خلافة خامنئي". وسيكون الوضع المعيشي أولوية للرئيس المقبل، خاصة بعد اندلاع عدة احتجاجات على خلفية اقتصادية

كذلك فإن التلاحم بين القائمين على السلطة وكلمهم من غلاة المحافظين، سيضمن انتقالا سلسا للسلطة بعد وفاة خامنئي.

وفي ما يخص السياسة الخارجية، سيقاظر رئيسي على نهج النظام المتشدد والذي لن يبالي بالانتقادات الدولية في سبيل تطبيق أجنداته في المنطقة، أمام توقعات بالمزيد من التصعيد وتواصل التصريحات العدائية.

وفي تقدير دانيش كامات المحلل السياسي المختص بالشرق الأوسط وجنوب آسيا، فإنه بعد أن سيطر المحافظون على مقاليد الحكم، فلا شك أن السياسات الداخلية والخارجية لإيران ستشهد تغييرات مهولة. وأوضح قائلا "بعد إقصاء الإصلاحيين من المشاركة في النظام السياسي وإعادة هيكلة المؤسسات الإيرانية، صار بمقدور المحافظين السعي وراء سياسات متعاسكة ووحدة فكرية تجمع صفوفهم. الآن، إذا تمكن رئيسي من استغلال منصبه كرئيس للوصول إلى منصب المرشد الأعلى، فقد يعني ذلك بقاءه على كرسي السلطة إلى الأبد".

سبق اختباره" لن يعارض التغييرات الدستورية التي يترتب من أن الحكام الدينيين يرغبون في تطبيقها. ويقول "هم على الأرجح يمهّدون الطريق لبعض التغييرات الهيكلية (للدستور) ولهذا الغرض تحتاج (المؤسسة الدينية) للانفراد بالسيطرة على كل أدوات السلطة بما في ذلك على سبيل المثال تغيير النظام من رئاسي إلى برلماني".

وستمثل هذه الخطوة أكبر تعديل دستوري منذ 1989 في نهاية حكم "الرئيس الثوري الراحل" آية الله روح الله الخميني عندما تم إلغاء منصب رئيس الوزراء وتدعيم منصب الرئيس. ويعد النظام السياسي الإيراني مزيجا مركبا من سلطة المؤسسة الدينية الشيعية ورئيس منتخب وبرلمان. ويدير الرئيس أمور الحكم اليومية لكنه مسؤول أمام خامنئي المناهض بشدة للغرب. وفي حين أن خامنئي لم يعلن من قبل قط ما إذا كان النظام يحتاج للتحسين، فقد أبدى استعداده للتغيير.

فقبل عشر سنوات قال الزعيم الأعلى إنه "لا مشكلة" في تحويل الشق الجمهوري في إدارة البلاد من الرئاسة التي يتم شغلها عن طريق الانتخاب المباشر إلى نظام برلماني ومنح النواب سلطة انتخاب رئيس الوزراء.

وفي الثالث من يونيو الجاري بدأ أن خامنئي يذهب إلى مدى أبعد في كلمة بثها التلفزيون إذ قال "ربما يحين وقت في المستقبل تصبح فيه الانتخابات بلا معنى وربما تظهر أشكال أخرى من الحضور الشعبي والتعبير". ولفت المحللون إلى أن إبدال الرئيس المنتخب بالتصويت الشعبي برئيس وزراء يختاره برلمان يهيمن عليه غلاة المحافظين سيعزز قبضة الزعيم الأعلى على المؤسسة.

أكد فوز رجل الدين المحافظ إبراهيم رئيسي في الانتخابات الرئاسية الإيرانية الحقيقة الراسخة في البلد، وهي أن المؤسسة الدينية جبارة فيما تبدو الدولة مجرد واجهة عاجزة تخضع لسلطة المرشد ولا تتبالي بمطالب الشارع الذي فقد الأمل في التغيير، ومن شأن وصول رئيسي إلى كرسي الرئاسة أن يضع جميع الأسلحة السياسية والدستورية تحت سيطرة غلاة المحافظين، كما سيمضي النظام في سياسته المتشددة والمتهورة خارجيا والقائمة أساسا على استنزاف دول الجوار والمنطقة العربية.

البرغامي الحالي حسن روحاني يمثله منذ 2013. واعتبر المحللون أن نص الدستور على اختيار الرئيس عن طريق انتخابات مباشرة ربما يكون مجالا مستهدفا للتغيير. وربما يسمح انتخاب رئيسي، الذي تتفق آراؤه في ما يبدو مع آراء خامنئي في كل القضايا الرئيسية، للرئيس الأعلى بالاستمرار في التغييرات التي ترسخ سلطة المؤسسة الدينية وهو هدف يعتقد أن خامنئي البالغ من العمر 83 عاما يسعى إليه منذ مدة طويلة.

وبسري علي فتح الله نجاد المحلل ومؤلف كتاب "إيران في نظام عالمي جديد بارز" فإن "هذا الانتخاب كان انقضاء في الواقع لأنه منع أي سباق تنافسي".

وأضاف "انكشف الطابع الحقيقي للجمهورية الإسلامية من حيث أن المؤسسات الدينية جبارة والمؤسسة الجمهورية مجرد واجهة عاجزة".

وفي إشارة إلى قرار السلطات بتقييد عدد المرشحين بشدة في الانتخابات، وصف بعض المطلعين على بواطن الأمور ومنهم مسؤولون كبار سابقون في الحكومة فوز رئيسي بأنه "انقلاب سياسي" يهدف إلى استبعاد كل الفصائل الأخرى من المسرح السياسي بالاستئثار بالسلطة.

ويعتقد علي واعظ مدير مشروع إيران بمجموعة إدارة الأزمات في المؤسسة تفضل "رئيسا طيعا مخلصا

طهران - أجمعت أوساط سياسية متابعه للتطورات السياسية في إيران على أن فوز واحد من غلاة المحافظين في انتخابات الرئاسة أدى إلى ميل ميزان القوى الداخلية لصالح رجال الدين المعادين للغرب واستبعاد المسؤولين المنتخبين بالتصويت الشعبي.



دانيش كامات

والفارسية لإيران  
ستشهد تغييرات مهولة

علي فتح الله نجاد

انتخاب المحافظ  
إبراهيم رئيسي كان  
انقلابيا في الواقع

ففي سياق انتخابي مقيد باحكام صارمة للجمعية اقترن بعدم اكرثا النخبين، فاز رئيس القضاء الإيراني إبراهيم رئيسي أحد تلامذة الزعيم الأعلى آية الله علي خامنئي ونصير المؤسسة الأمنية الموثوق به ليصبح الرئيس القادم لإيران، فيما سيتولى منصبه في أغسطس المقبل.

ورأى مسؤولون ومحللون أنه رغم أن فوزه لا يؤنن بأي تغيير في مسعى إيران لإحياء الاتفاق النووي البرم في 2015 والخروج من تحت طائلة العقوبات، فإنه يشير إلى احتمال أن يخلف رئيسي خامنئي في منصب الزعيم الأعلى ويضع كل أسلحة الدولة تحت سيطرة غلاة المحافظين المرابطين في الغرب.

ورغم أن الزعيم الأعلى، لا الرئيس، هو صاحب القول الفصل في كل أمور الدولة، فإن التغيير الذي شهدته الرئاسة سيبدع النفوذ المعتدل في عملية صنع القرارات السياسية الذي كان الرئيس

# هل تنجح الوجوه الجديدة في تحقيق رهان العاهل الأردني على الإصلاح السياسي المنشود

واسدل الستار سياسيا على القضية، مع استمرار الإجراءات القانونية بحق المتهمين الرئيسيين، عوض الله وبين زيد. وما إن وقع واد الفتنة وانتهى الخلاف العائلي، على الرغم من أن تفاصيل المؤامرة التي تحدثت عنها السلطات الأردنية بقيت مكتومة، حتى أطلقت على الأردن أزمة أخرى، تمثلت بمدخلة النائب المفصول أسامة العجارمة حول انقطاع الكهرباء عن عموم المملكة، في 21 مايو الماضي.

ولم تكن هذه الأزمة بالحسبان، فعلى الرغم مما اعتبره مجلس البرلمان بأنه إسائة إليه، فإنه لم يسلم من انتقاد شعبي، بسبب ضعف أدائه تجاه القضايا التي تمر بها المملكة، خصوصا بشأن القضية الفلسطينية، والتعدي الإسرائيلي على دور بلاده.

ولم يختلف الأردنيون في نظرتهم إلى سوء إدارة المجلس للأزمة، وتأييدهم للنائب العجارمة، وتشكيكهم في تأثيرات خارجية عليهم لاتخاذ قرارهم، إلا أنهم اجتمعوا على موقف واحد، وهو ضرورة تحقيق الإصلاحات الشاملة التي يطالب بها العاهل الأردني، بمختلف جوانبها، بما يتيح لهم حياة معيشية كريمة.

وانطلاقا من ذلك، يرى الأردنيون أنه يمكن تحقيق الإصلاحات التي ينادي بها الملك عبدالله الثاني لو تم توكيل الأمور إلى شخصيات غير تقليدية، مقبولة شعبيا، بعيدا عن يسعون إلى توريث مناصبهم لابنائهم وأقربائهم من دون الالتفات إلى مصلحة الدولة العليا.

وأدت الحادثة إلى رفع حالة الاحتقان الشعبي، إذ اندلعت احتجاجات مطالبة بتغيير النهج المتبع في إدارة شؤون الدولة، ونادت بإسقاط الحكومة والبرلمان.



غيث الحمري  
روبرت ساتولوف

الثقة في المؤسسات العامة في الأردن متدنية جدا بسبب التصورات المنتشرة حول عدم الكفاءة والفساد

ومساء الثالث من أبريل الماضي، حبس الأردنيون أنفسهم، وعاشوا ليلة عصيبة، بعدما أعلن عن اعتقال رئيس الديوان الملكي الأسبق باسم عوض الله، وأحد الأشراف ويعد حسن بن زيد، منتظرين بيان الأسباب التي تاخرت. واتهمت الحكومة الأردنية في الرابع من أبريل ولي العهد السابق الأمير حمزة (41 عاما) وأشخاصا آخرين بالضلوع في "مخططات أئمة" هدفها "زعزعة أمن الأردن واستقراره"، وأوقفت نحو 20 شخصا. كان هذا المشهد دخيلا على الأردنيين، إذ لم يعهدوا طوال عمر الدولة أن مروا بموقف مماثل، إلا أن الحادثة رافقها تشكيك في حيثياتها، خاصة مع غموض البيان الحكومي، الذي أوضح أن جهات خارجية تقف وراء المخطط، من دون أن تحدها.

وأوضح حوامدة، في تصريح سابق لـ"العرب"، أن "اللجنة فيها عدد من الأسماء التي تمثل عدة تيارات سياسية واجتماعية بما فيها الأمين العام للحزب الشيوعي، إضافة إلى أعضاء يتبنون توجهات وطنية جيدة، لكن فيها أيضا التركيبة العشائرية الواسعة والكبيرة".

وتأتي الدعوات للإصلاح والتغيير في النهج انطلاقا من أزمة عاشتها المملكة مؤخرا، والتي عكست فشل الأحزاب في إدارتها والاستجابة لتطلعات الأردنيين الذين تعصف بهم أزمة اقتصادية حادة.

ورأى الكاتبان غيث الحمري وروبرت ساتولوف في تقرير لهما نشره معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى أن الثقة في المؤسسات العامة مع استثناء النظام الملكي والقطاع العسكري والأمني الذي يحظى بدعم شعبي قوي وثقة كبيرة، فهي متدنية جدا بسبب التصورات المنتشرة حول عدم الكفاءة والفساد.

ولاحظا أن هذه النظرة تفاقمت بسبب سلسلة حوادث مأساوية تعزى إلى تقصير في أداء الواجب العام خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد وفاة العديد من مرضى اللوباء في مستشفى حكومي مؤخرا بسبب عدم توفر الأكسجين. وكانت أزمات العام الحالي قد بدأت في مستشفى السلط الحكومي، بعدما توفي 7 مرضى إثر انقطاع الأكسجين عنهم، ما دفع عاهل البلاد إلى التدخل شخصيا، وزار المكان وطلب من المدير الاستقالة الفورية، وأقبل وزير الصحة نذير عبيدات، وحول الملف إلى القضاء.

ومؤخرا، طالب الملك عبدالله الثاني بتنفيذ عملية الإصلاح في المملكة بأسلوب يلمسه المواطنون، مع الأخذ بأرائهم والاستفادة من أصحاب الخبرات، خلال اجتماعه بشخصيات سياسية.

وأوضح الملك أن "عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري لا تحتاج إلى شعارات، بل تتطلب دراسة وتقسيم أدوار للوصول إلى نتائج ملموسة". وأكد ضرورة التواصل مع المواطنين، والاستماع إلى ملاحظاتهم وأرائهم بشأن الإصلاح، والاستفادة من أصحاب الخبرات.

ويشير متابعون إلى أن العاهل الأردني يراهن على ضخ دماء جديدة والاستعانة بشخصيات غير تقليدية لتجاوز المشهد السياسي الراهن وإحداث إصلاحات حقيقية.

واختار الملك عبدالله الثاني في الآونة الأخيرة شخصية توافقية هي سمير زيد الرفاعي لرئاسة اللجنة المكلفة بتحديث المنظومة السياسية. وضمت اللجنة مجموعة من الشخصيات من خلفيات سياسية متنوعة للخروج بإصلاحات تمكن الأردن من تجاوز الأزمة العميقة التي يمر بها والتي في أساسها التدهور الاقتصادي.

واعتبر الكاتب الأردني موسى حوامدة أن "تركيبة اللجنة تؤكد على التنوع السياسي والاجتماعي الواسع، لكن التجارب السياسية السابقة علمتنا أن اللجان لا تتشكل أهمية إذا لم تخرج بنتائج فعالة".

خاصة في الأحداث التي تشهدها المنطقة، على الرغم من محدودية الموارد والإمكانات والظروف الاقتصادية الصعبة، إلا أن أصحاب الدور من سياسيين واقتصاديين حكوميين، لم يلتفتوا الرسائل الملكية الإيجابية، ولم يتعاملوا معها بطريقة سليمة قومية في الداخل.

وكان القصور في إتمام الأدوار من قبل النخبة السياسية والضعف في إنجاز المسار، وفق الرؤى الملكية، من بين السمات الأبرز للمشكلات التي سرعان ما تحولت إلى أزمات.

وبين أكتوبر 2016 وأبريل 2017، اصدر الملك ما تُعرف بـ"الأوراق النقاشية"، وعددها 7، وهي تمثل رؤيته لتحقيق الإصلاح الشامل.



الشارع يلتف وراء إصلاحات العاهل الأردني